الإطار القانوني لتسيير النفايات في التشريع الجزائري

I. النظام القانوني والمؤسسات لحماية البيئة من التلوث بالنفايات في التشريع الجزائري

1ـ الآليات القانونية لتسيير النفايات:

أـ تسيير النفايات من خلال قوانين حماية البيئة:

أـ1 القانون رقم 83ـ03 المتعلق ب ح ب (ملغى)

الذي يهدف الى حماية الموارد الطبيعية واتقاء كل شكل من أشكال التلوث ومكافحتها وتحسن إطار المعيشة ونوعيتها، كل هذا عن طريق سياسة وطنية ترمي الى ح البيئية.

وقد جاء النص على النفايات في الفصل II من الباب الرابع تحت عنوان الحماية من المضار وقد جاء النص عليها في م 89 الى 101 منه حيث نصت المادة 90 على ما يلي: "يجب على كل شخص طبيعي أو معنوي ينتج النفايات أو يملكها في ظروف من شأنها أن تكون لها عواقب مضرة بالتربة أو بالنبات أو بالحيوان أو تتسبب في تدهور الأماكن السياحية أو المناظر أو في تلوث الهواء أو المياه أو إحداث صخب أو روائح وبصفة اعم قد تضر بصحة الانسان والبيئة أن يضمن أو يعمل على ضمان إزالتها طبقا لأحكام هذا القانون وفي ظروف باجتناب العواقب المذكورة.

تتمثل عملية إزالة النفايات على الخصوص في عمليات الجمع والنقل والتخزين والفرز والمعالجة الضرورية لالتقاط الطاقة أو العناصر والمواد التي يمكن استعمالها من جديد وكذا في إيداع أو زمي جميع المنتوجات الأخرى في الوسط الطبيعي في ظروف كفيلة باجتناب الأضرار المذكورة في الفقرة السابقة (المادة 90 من ق رقم 83ـ03)

سلطان والملاحظ في هذه المادة والمواد التي تليها الى غاية المادة 101 أن هذا القانون جاء عاما وشاملا، إذ تضمن كل أنواع النفايات بمختلف خصائصها ومصادرها حيث نص على العديد من الإجراءات لإزالتها بطرق سليمة بيئيا عبر مختلف مراحل الإنتاج أو النقل أو التخزين إلا أنه لم

يشير الى العقوبات التي تلحق بمن يخالف هذه الإجراءات وهو ما ترتب عنه زيادة كمية النفايات المتولدة وكثرة المخالفات بشأن التخلص منها بطرق سليمة بيئيا.

عرف المشرع الجزائري النفاية من خلال ق رقم 83-03 في المادة 89 منه كما يلي: "يعتبر نفاية بمفهوم هذا القانون كل ما تخلفه عملية إنتاج أو تحويل أو استغلال وكل مادة أو منتوج أو بصفة أعم كل شيء منقول لا يعمل أو يتخلى عنه صاحبه."

ب- القانون رقم 03-10 المتعلق ب ح ب في إطار التنمية المستدامة:

حل هذا القانون محل القانون السابق (الملغى) رقم 83-03 المؤرخ في 05 فيفري 1983 المتعلق ب ح ب وجاء هذا القانون مسايرا لما تم إقراره في إعلان جوهانسبورغ في 2003 جنوب إفريقيا وقد اشتمل هذا القانون على 114 مادة قانونية، تهدف جميعا إلى حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

وقد تطرقت المادة 51 من هذا القانون على منع كل رمي للنفايات أيا كانت طبيعتها في المياه المخصصة لإعادة تزويد طبقات المياه الجوفية، وتطرقت أيضا المواد 52، 53، 55 من نفس القانون الى منع صب أو تميد النفايات في المياه البحرية الخاصة بالقضاء الجزائري إلا بوجود ترخيص من الوزير المكلف بالبيئة.

التصنيف القانوني للنفايات:

صنف القانون الجزائري رقم 01-19 الذي يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها في المواد الأولى منه الماد 5: تصنف النفايات في مفهوم هذا القانون كما يأتي:

- النفايات الخاصة بما فيها النفايات الخاصة الخطرة.
- النفايات المنزلية وما شابهها.
- النفايات الهامدة.

وتحدد قائمة النفايات بما في ذلك النفايات الخاصة الخطرة عن طريق التنظيم وقد راعى هذا التصنيف المعايير البيئية والاقتصادية والتقنية ففرق بين نفايات منزلية وأخرى صناعية كما ميز بين النفايات المضايقة (كل النفايات الناتجة عن الأنشطة المنزلية والتي بفعل ضخامة حجمها لا يمكن جمعها مع نفايات منزلية وما شابهها) ونفاية منزلية بفعل عامل حجم النفاية بالرغم من مصدرها المشترك.

وهذا التصنيف يسمح بتحديد المسؤولية بشكل جزئي الأمر الذي سيساهم في تطوير طرق تسيير النفايات في الجزائر ..

خاتمة:

يعتبر التسيير السليم للنفايات، من أهم القضايا التي ينبغي أن يحظى بالاهتمام من أجل المحافظة على صحة وسلامة الإنسان والبيئة على حد سواء، لذا ينبغي على الأجهزة المعنية أن تضع استراتيجية تتمن التشريعات والآليات والأساليب والطرق لإدارة وتسيير النفايات.

يعتبر الانسان المسؤول الأول والأخير عن تلوث البيئة، ومطلوب منه أن يحافظ عليها سليمة من العبث وفوضوية التعامل معها ولذا كانت أهمية وضع التشريعات والضوابط لإدارة النفايات.

ونظرا لأن وجود النفايات بصفة عامة يسهم بشكل مباشر في تلوث البيئة وما يستتبع ذلك من آثار سلبية على صحة الإنسان والحيوان والنبات لا بد من توجه خاص نحو جمع النفايات والتخلص منها وابتكار أساليب إدارية وفنية وتقنية واقتصادية تضمن القيام بمختلف العمليات الجمع والتخلص والمعالجة واستخدام الأساليب والتقنيات الحديثة والاتجاهات الحديثة في هذه المجالات وذلك في إطار استراتيجية للإدارة المتكاملة للنفايات خاصة مع ظهور

التطورات الاقتصادية والاجتماعية خلال العقدين الأخيرين في ظهور أنماط معيشة جديدة أدت إلى زيادة متطلبات الانسان وتنويعها، ورافق هذا التطور تزايد وتنوع كمية النفايات، ولكن هذا التطور لم تواكبه إجراءات فعلية على مستوى الجوانب القانونية والتنظيمية والتقنية مما أدى الى كثرة الآثار السلبية لهذه النفايات على صحة المواطنين وعلى المجال البيئي.